الأمم المتحدة

A/66/PV.125

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **١٢٥**

الجمعة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

منع نشوب النزاعات المسلحة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد أوليباري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): صوتت كوستاريكا مؤيدةً القرار ٢٥٣/٦٦ باء بشأن سوريا لأننا نعتقد أنه يأتي، في ظل الظروف الراهنة، استجابةً ضرورية لما تتسم به الحالة في ذلك البلد من خطورة بالغة.

وتعتقد كوستاريكا أن التقاعس الناجم عن الفيتو المزدوج في مجلس الأمن، بالإضافة إلى العقبات الهائلة التي تواجه الوساطة المشتركة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، تبرر تماما سعي الجمعية العامة إلى إيجاد وسائل أخرى تكفل الحل السلمي لما نجم عن الصراع في المنطقة من مأساة إنسانية، وانعدام للأمن، وعدم استقرار.

تقدر كوستاريكا تقديراً كبيراً التوافق في منظمتنا. بيد أن السعي إلى التوافق يجب ألا يصيب المجتمع الدولي بالشلل ولا يضعف رسالة الأمم المتحدة في مواجهة الأحداث غير المقبولة مثل تلك التي يجري إطلاعنا عليها.

المصدر الرئيسي للمأساة السورية هو تعنت الحكومة الحالية، واستخدامها المنهجي للعنف ضد المدنيين، ورفضها السير بحسن نية على طريق الوساطة التي اقترحتها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. اليوم، نأسف لاستقالة المبعوث الخاص المشترك، السيد كوفي عنان، ولكننا نتفهم أن قدرته على العمل والتأثير على الوضع قد استنفدت في ظل الظروف الراهنة.

بالإضافة إلى التكلفة البشرية الهائلة، يهدد ذلك المزيج من العوامل المنذرة بالخطر بتوسيع الصراع ليبتلع المنطقة بأسرها، بعد أن أدى إلى نشوب حرب أهلية دموية. وتظل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الحرب الأهلية على الدوام أرضاً خصبة للإرهاب والتعصب والفوضى.

ولجميع الأسباب السالفة الذكر، نناشد مخلصين السلطات السورية أن تحترم التزاماتها بالقانون الدولي، وعلى وجه الخصوص حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي. لا بد لها من أن تتخذ التدابير اللازمة لتجنب المزيد من إراقة الدماء وانتهاكات حقوق الإنسان وفقا لمسؤوليتها عن حماية سكانها. يتعين أن تقوم بذلك الواجب الحكومة في المقام الأول، ولكنه يعني أيضا المعارضة المسلحة ومَن يدعمونها في الاشتباكات المسلحة وأي جهات فاعلة أخرى لها صلة بالصراع.

وأخيرا، نريد أن نؤكد أن قرار سوريا بشأن كيفية تنظيم الحكومة ومؤسساتها حق يعود للشعب السوري من خلال الحوار السياسي الواسع والشامل، القائم على أساس احترام التنوع والتسامح والسلام والديمقراطية.

السيد فام (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): ظلت فيتنام تتابع عن كثب الوضع في سوريا وتتشاطر المخاوف العميقة التي تساور المجتمع الدولي، بما في ذلك مخاوف بلدان المنطقة، إزاء عدم إحراز تقدم في العملية السياسية وعدم الاستقرار والعنف المتزايدين اللذين تسببا في خسائر فادحة للشعب السوري.

ندعو بقوة جميع الأطراف المعنية في سوريا إلى أن تنفذ بجدية الاتفاق الذي تسنى التوصل إليه بوساطة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، خاصة فيما يتعلق بالوقف الفوري لأعمال العنف وتعزيز الحوار والمصالحة الوطنية بغية التوصل إلى تسوية سياسية تقودها سوريا للوضع الحالي.

تطالب فيت نام، بوصفها دولة طرفا في الصكوك القانونية الدولية بشأن حظر وتدمير أسلحة الدمار الشامل، بالامتثال التام للالتزامات المقطوعة بموجب تلك الصكوك. وتؤيد فييت نام الموقف الذي أعربت عنه العديد من البلدان، المتمثل في التمسك بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام الاستقلال السياسي للدول وسيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها، مما ينبغي أن يكون الأساس الرئيسي لما تقوم به الدول والجهات المعارضة.

ووفقاً لذلك، إن فييت نام لا تدعم الممارسات أو الآثار التي قد تسفر عن سوابق سلبية لا تتماشى مع هذاالمبدأ الأساسي. كما نؤكد من جديد تأييدنا القوي لجميع الجهود البناءة التي يبذلها المجتمع الدولي بهدف وضع نهاية مبكرة لهذه الأزمة، والنهوض في سوريا بعملية سياسية بقيادة سورية، وندعو إلى اتخاذ إجراءات من جانب جميع الدول والمنظمات تتفق مع هذا الهدف.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يرى الوفد الروسي أنه من المؤسف اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٥٣/٦٦ باء، الذي لا يعمل إلاّ على مفاقمة نهج المواجهة لحل الأزمة السورية، والذي لا يساعد في أي حال من الأحوال على جمع الأطراف للجلوس الى طاولة الحوار، بهدف إيجاد سبل سلمية لحل الأزمة بطريقة تفيد الشعب السوري ككل.

إن واجهة هذا القرار المتمثلة في الخطاب الإنساني تحاول أن تخفي دعمه الصارخ للمعارضة المسلحة التي تنشط بلدان معروفة جيداً بتوفير الدعم والتمويل لها والمرتزقة والأسلحة. وليس من قبيل الصدفة أن تلك البلدان كانت الأكثر نشاطا من بين مقدمي القرار.

وفي انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، يتعدى القرار على اختصاص المجلس، الذي ما زال ينظر في مسألة سوريا بنشاط. وتتضمن الوثيقة كلاماً يشير الى عدم قدرة المجلس

على التصدي بفعالية للأزمة السورية، وهذا ليس هو الحال. ويكفي أن نذكر القرارات ٢٠٤٢ (٢٠١٢)، و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) و ٢٠٥٩ (٢٠١٢) المتخذة بالإجماع.

إن المجلس يتوصل الى توافق الآراء عندما نتخذ القرارات المختَبَرَة والمتوازنة سياسيا؛ وعندما يعمل الاعضاء يدا بيد على تنفيذها؛ وعندما لا يتصرفون خارج المجلس أو الأطر والآليات المتفق عليها لعملية تسوية سورية.

والقرار الذي اتخذ اليوم يسبب الضرر نظراً لأنه يتعارض مع الجهود التي تبذل للمساعدة في تنفيذ خطة عنان واتفاقات جنيف لفريق العمل. فهو يقوض فرص إطلاق عملية سورية بهدف التوصل إلى تسوية سياسية. ونرى أيضا أنه من غير المقبول المحاولات لتغيير ولاية المبعوث الخاص. ونأسف أسفاً شديداً لقرار السيد عنان بالاستقالة. ويحدونا الأمل أن يحل محل السيد عنان – وهو دبلوماسي وسياسي ذو خبرة عالية – خير خلف، وأن يظل يعمل حتى ٣١ آب/أغسطس على تنفيذ ولاية المجلس بنجاح.

والمهم في هذه المرحلة هو الحيلولة دون أي تراخ في الجهود الدولية الرامية إلى حل الأزمة في سوريا. وخطة عنان، على غرار اتفاقات جنيف، لا تزال هامة بوصفها مبدأ توجيهياً للتسوية السلمية لمشاكل سوريا. وينبغي لأعضاء فريق العمل أن يطالبوا، بروح من المسؤولية، جميع الأطراف بالتنفيذ الصارم لأحكام تلك الوثائق، وإرسال إشارة واضحة بأنه يجب وضع حد لأعمال العنف.

وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان الذي أدلى به الأمين العام ومفاده أن المنظمة ما زلت مكرسة نفسها لتحقيق حل دبلوماسي للأزمة في سوريا. وفي هذه الحالة، من الاهمية الخاصة بمكان الإبقاء على وجود الأمم المتحدة في البلد. وعلى الرغم من جميع الصعوبات التي واجهتها بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، فهي تبقى المصدر الوحيد المستقل للمعلومات الموضوعية عن الحالة في البلد، وهي أداة هامة للمساعدة في تنفيذ خطة عنان وبيان جنيف.

السيد بروزور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لقد قال ونستون تشرشل ذات مرة، ”الحقيقة لا جدال فيها. الذعر قد يسيئ اليها؛ والجهل قد يسخر منها؛ والحقد قد يشوهها؛ لكنها تبقى الحقيقة“. إن نظام الأسد يمكنه أن يستخدم جرعة صحية من حكمة تشرشل اليوم. وبغض النظر عما يقوله الأسد، لا يسعه أن يغيّر الحقيقة المروعة عن الوحشية التي أطلقها ويطلقها هو وفريقه المفلس اخلاقياً ضد الشعب السوري.

وخلال فترة الشهر منذ أن اجتمعنا هنا للتحدث عن سوريا، قام نظام الأسد بذبح آلاف إضافية من الأبرياء، وقتل المدنيين دون تمييز – بمن فيهم النساء والأطفال – مستخدماً نيران المدفعية والدروع التابعة له، وحتى قواته الجوية في بعض الحالات.

إن الجمعية العامة ليست غريبة عن التشوهات والسخافات. ولكن على مدار العديد من المناقشات، نجح الممثل السوري في اتخاذ فن التلفيق في هذه القاعة إلى آفاق جديدة. إذا كان الكذب حدثا أولمبياً، لا شك لدي في أن النظام السوري وممثليه يمكنهم بسهولة أن يفوزوا بميدالية ذهبية. بطبيعة الحال، ليس بشيء جديد للأسد – وممثليه – إلقاء اللوم عن كل العلل في بلدهم على إسرائيل. ولكن هذه المرة وسّعوا آفاقهم لتشمل مجموعة كاملة من الدول الأخرى.

إن خلف كل صخرة وبناء في سوريا، لا يرى الأسد الإسرائيليين والبريطانيين والفرنسيين فحسب، ولكن أيضا السعوديين والقطريين والكويتيين والأتراك. وهو يقول إن المذبحة في سوريا هي مؤامرة عربية وغربية، ولا علاقة له بها شخصيا.

ومن الواضح أن رجال ونساء وأطفال سوريا ليسوا ضحايا عشوائية لكارثة طبيعية. ولا هم ضحايا عرضية للحرب. إن مدنيي سوريا هم أهداف متعمدة لنظام وحشي ولحلفائه الاشرار، الذين يرتكبون أي جريمة لإبقاء بشار الأسد في السلطة.

إن الإيرانيين يساعدون اتباع الأسد على أرض الواقع. فقد انتشروا على الأراضي السورية للمساعدة في الحفاظ على النظام السوري والمشاركة في المجزرة التي يرتكبها ضد الشعب السوري.

والقوى الخارجية التي كان لها دور أساسي في مذبحة سوريا تتكلم بلهجة فارسية. للأسف، كثيرون في المجتمع الدولي لا يعترفون بعد بهذه الحقيقة، على الرغم من الأدلة الدامغة التي تدعم ذلك. نعم، في حين لا يزال مجلس الأمن مشلولا في نيويورك، يواصل مجلس الرعب التابع للأسد العمل بلا رحمة في دمشق.

في المجلس الاستشاري للأسد يجلس أحمدي نجاد ونصر الله، اللذان يقدمان له التوجيهات بشأن كيفية ذبح الشعب السوري على نحو أكثر فعالية. وشركاء الأسد في هذا الثلاثي الإرهابي ليسوا خجولين حيال مناقشة دورهم في المذبحة. ففي الأسبوع الماضي، ألقى نصر الله خطاباً أشاد فيه بنظام الأسد، واصفاً إياه بأنه ”شريك عسكري حقيقي“. وقبل مجرد عدة أيام، نائب الرئيس الإيراني وعد وزير الخارجية السوري أن إيران ستواصل تقديم ”خبراتها وقدراتها“ لآلة القتل التابعة للأسد.

إن خبرات وقدرات إيران وحزب الله في عمليات القمع يتم عرضها على نحو كامل في سوريا. فهما يوفران للأسد الأسلحة، والذخيرة، والتدريب، والاستخبارات، والمعدات اللوجستية. لقد حان الوقت لقيام المجتمع الدولي بمساءلة كل هؤلاء الأعضاء الثلاثة الارهابيين عن جرائمهم. فهذا الثلاثي يشكل التهديد الأكثر إلحاحا للسلم والأمن الدوليين. والعالم يمكنه أن يبدأ تسمية حزب الله بما هو عليه تحديداً أي: مجموعة من الإرهابيين العالميين.

بالنسبة الى الحاضرين في هذه القاعة الذين لايزالون يبحثون عن مزيد من الأدلة على أن حزب الله منظمة إرهابية، أنا اسأل: ماذا ينتظرون؟ هذه المجموعة ما فتئت تنشط في ارتكاب الأعمال الإرهابية على مدى ثلاثة عقود. فقد قتل افرادها ٢٤١ جنديا أمريكيا و ٥٨ جندياً فرنسياً في عام ١٩٨٣ وفجروا الثكنات في بيروت. قصفوا مركز أميا، أي المركز الاجتماعي اليهودي في بوينس آيرس عام ١٩٩٤، مما أسفر عن مقتل ٨٥ شخصا. وفي الشهر الماضي، قتل مفجر انتحاري من حزب الله ستة سياح إسرائيليين في حافلة للركاب في بلغاريا.

ماذا يحتاج حزب الله أن يفعل خلاف ذلك كي يفهم العالم أنه منظمة إرهابية؟ اليوم تمتد الشبكة الإرهابية لحزب الله من المدن في غرب أفريقيا إلى المجتمعات المحلية في أمريكا الجنوبية، وإلى قرى لبنان وسوريا. كم مزيداً من الأبرياء يجب أن يقعوا ضحية للإرهاب الذي يمارسه قبل أن يتصرف العالم حياله؟

لقد كرر الأسد لسنوات نفيه امتلاك الأسلحة الكيميائية. مفاجأة، مفاجأة. في الأسبوع الماضي سمعنا كلاماً جديداً من المسؤولين السوريين: الأسد لديه أسلحة كيميائية، وحكومته مستعدة لاستخدامها.

ينبغي أن يستيقظ العالم إزاء هذا الواقع الخطير، اليوم وليس غدا. وينبغي ألاَّ نتظاهر بأن النظام الذي يقطع رقاب الأطفال اليوم ليس مستعداً لقتلهم بالغاز غداً.

يجب أن يعرف الأسد أنه سيتعرض للمساءلة حيال استخدام تلك الأسلحة.

وعليه أن يفهم أن نقل الأسلحة الكيميائية إلى حزب الله أو غيره من المنظمات الإرهابية هو خط أحمر لا يمكن اجتيازه. وينبغي عدم السماح لأخطر طبيب عيون في العالم بالادعاء بأنه مصاب بعمى الألوان. فعندما يتعلق الأمر بالأسلحة الكيميائية يجب أن يكون الخط الأحمر واضحا كل الوضوح.

إن أكاذيب الأسد إهانة لآلاف المدنيين السوريين الذين قُتلوا. فهؤلاء الناس، بخلاف أعضاء السلك الدبلوماسي التابع للأسد، لا تتاح لهم فرصة طلب اللجوء السياسي. وبدلا من ذلك، تُطلق النيران على النساء والأطفال السوريين أثناء سعيهم التماس الملجأ في البلدان المجاورة.

ومع ذلك، فإن أكاذيبه لا يمكن أن تطمس حقيقة واحدة بسيطة. إن بشار الأسد لا يتمتع بأي سلطة أدبية ليمارس الحكم، وليست لديه أي شرعية لكي يحكم، ولم يتمتع قط بتلك الشرعية. لقد حان الوقت لكي يتكلم الجميع في هذه المنظمة بوضوح وبحزم وبصدق عن الحقيقة على أرض الواقع في سوريا. ولا يمكن لأي إنسان محترم أن يظل صامتا إزاء ما يحدث حاليا في سوريا، بغض النظر عن البلد الذي ينتمي إليه أو الخط السياسي الذي يروج له، أو العقيدة التي يؤمن بها.

اليوم، باسم الشعب الإسرائيلي والشعب اليهودي، أريد أن أخاطب الشعب السوري مباشرة. وأنا أعرف أن لشعبينا تاريخا طويلا من الصراع ولا تزال السياسة تفرق بينهما. ومع ذلك، لا تزال اليد الإسرائيلية ممدودة إلى الشعب السوري. وما برحنا نقدم المساعدة الإنسانية والمواد الغذائية والأدوية إلى أبناء الشعب السوري. أريد أن أستخدم هذه المنصة اليوم لكي أعرب مرة أخرى عن أمل إسرائيل في مستقبل أكثر إشراقا للشعب السوري وأتمنى لجميع شعوب الشرق الأوسط، مستقبلا تسوده الحرية والازدهار والتسامح؛ ومستقبلا رائده الحرية والعدالة؛ ومستقبلا يسوده السلام.

السيد سيروهيري (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم شرحا لموقف جمهورية تترانيا المتحدة بشأن التصويت على القرار ٢٥٣/٦٦ باء الذي اتخذ هذا الصباح.

في البداية، تعرب جمهورية تترانيا المتحدة عن مشاعر العزاء والمواساة للجمهورية العربية السورية والشعب السوري على الوفيات التي وقعت في صفوف الأبرياء، ولا سيما النساء والأطفال والطاعنين في السن منهم الذين يقعون دائما ضحايا للصراعات والحروب في أرجاء المعمورة. وتقر جمهورية تترانيا المتحدة بالكامل بأهمية الحالة في الجمهورية العربية السورية وتقدر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية التي تبذل لإيجاد حل سلمي للأزمة، بما في ذلك الجهود التي تقوم بها هذه الهيئة من خلال المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد كوفي عنان.

بيد أننا امتنعنا عن التصويت لاعتقادنا الشديد بأنه جرى تشخيص الأزمة على نحو خاطئ بما يتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. ولا يجوز أبدا تفسير تصويتنا بوصفه قبولا للإفلات من العقاب والانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان بحق المدنيين الأبرياء في سوريا بغض النظر عن مرتكبيها.

إن جمهورية تترانيا المتحدة تتمسك بمبادئ عدم التمييز والوحدة والتنمية وتمارسها. ونشعر بالقلق العميق لأن المبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، أي المبادئ المتعلقة بالسيادة وعدم التدخل في شؤون تقع ضمن الاختصاص الوطني للدول، لم تُراع بصورة كاملة في الأزمة السورية.

ومن المؤسف أن القرار المتعلق بالجمهورية العربية السورية يحجم عن الاعتراف بأن قوى خارجية ساهمت أيضا في تصعيد الفوضى في سوريا والإعداد لها. ونرى أن حذف ذلك ما برح عقبة رئيسية أمام إيجاد حل مجدٍ وسلمي للأزمة.

في الختام، نود أن نكرر أن جمهورية تترانيا المتحدة ستظل متمسكة بالمبدأ الأساسي المتضمن في الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، ألا وهو إدانة ورفض أي تغييرات غير دستورية للحكومات.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): لقد لاحظنا أنه على الرغم من أن القرار ٢٥٣/٦٦ باء الذي اتُخذ توا قد شهد عدة تعديلات، فإن جوهره لم يتغير.

إن الصين تعرب عن قلقها الشديد جراء تردي الحالة الخطيرة في سوريا وزيادة تصعيد الأزمة. وتعارض الصين وتدين جميع أشكال الإرهاب وأعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين الأبرياء. ونحض جميع الأطراف في سوريا على التوقف عن العنف فورا وبصورة كاملة وتهيئة الظروف المفضية إلى تسوية سياسية للأزمة.

وثمة التزام على الحكومة السورية والمعارضة على حد سواء بالإسراع في استعادة السلم والاستقرار في سوريا. إن ما حدث يبرهن على أن ممارسة الضغوط على طرف واحد لن تساعد في حل المسألة السورية. بل على النقيض من ذلك ستحول الانتباه عن إيجاد تسوية سياسية للأزمة وتتسبب في زيادة الاضطراب وتدفع بالأزمة نحو الانتشار إلى بلدان أخرى في المنطقة، وبذلك تعرض للخطر السلام والاستقرار الإقليميين.

إن النهج المجدي الوحيد حيال المسائل السورية يتمثل في التماس حل عادل وسلمي ومناسب من خلال الوسائل السياسية. أما النهج العسكري فسيؤدي إلى زيادة الصراع وإراقة مزيد من الدماء.

إن الصين تأسف لاستقالة السيد كوفي عنان من منصب المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ولقد اتخذنا تدابير ملموسة لتقديم الدعم والتنسيق الفعالين لجهود الوساطة التي قام بها السيد عنان. ونتفهم الصعوبة والعقبات التي واجهت وساطة السيد عنان. ونعرب عن تقديرنا للدور الإيجابي والبناء الذي قام به السيد عنان للترويج لتسوية سياسية للمسألة السورية.

وفي ظل الظروف الراهنة ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم تنفيذ البيان الذي اعتمدته مجموعة العمل من أجل سوريا (S/2012/523، المرفق) في جنيف وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخطة النقاط الست التي وضعها السيد عنان.

ولا بد من احترام سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وينبغي للشعب السوري نفسه أن يقرر مستقبل ومصير سوريا. إن أي تسوية سياسية للمسألة السورية لا يمكن أن تتحقق إلا بقيادة الشعب السوري وينبغي أن تقبلها جميع الأطراف المعنية في سوريا. أما فرض حل من الخارج فلن يساعد في نزع فتيل الأزمة السورية.

إن الصين تعارض أي تدابير ترمي إلى تغيير النظام بالإكراه. أما الجزاءات فلن تؤدي إلا إلى زيادة تعقد الحالة. إن مجلس الأمن ينظر في الحالة في سوريا ويجب تأييد سلطته.

وفي ما يتعلق بالمسألة السورية، لا يوجد للصين أي مصلحة ذاتية، بل موقف ثابت ومسؤول. إن نقطة الانطلاق الأساسية لدينا هي حماية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، بما في ذلك مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ وحماية مصالح الشعب السوري والدول العربية؛ وحماية مصالح جميع البلدان، ولا سيما البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم. هذا هو موقف الصين الثابت في جميع الشؤون الدولية. إنه لا يستهدف مسألة بعينها أو وقتا بعينه.

إن الصين تتفهم شواغل البلدان العربية وجامعة الدول العربية فيما يتعلق بإيجاد تسوية مبكرة للمسألة السورية. ونقر

بأهمية الدور الذي تقوم به سعيا للتوصل إلى تسوية سياسية لهذه المسألة ونقدر جهودها في ذلك الصدد. والصين تقف على أهبة الاستعداد لبذل جهود متضافرة مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول العربية، لدعم الاتجاه العام المتمثل في إيجاد تسوية سياسية لهذه المسألة، ونشجع على الحوار السياسي لحل الخلافات والتخفيف من حدة التوتر للحفاظ على المصالح الأساسية للشعب السوري والبلدان الأخرى في المنطقة والحفاظ على السلم والاستقرار في الشرق الأوسط.

وقد صوتت الصين على مشروع القرار وفقا للموقف الذي عرضته بإيجاز.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): إن بلادي سوريا، وإذ تأسف لاعتماد القرار المتحيز وغير المتوازن بتاتا ٢٥٣/٦٦ باء للأسباب التي شرحتها في بياني في الجلسة العامة في هذا الصباح (A/66/PV.124)، فإنها تشكر كل الدول التي لم تصوت لصالحه على موقفها المسؤول الداعم لمبادئ الأمم المتحدة وأحكام الميثاق، موقفها الرافض لسياسات التدخل ونشر الفوضى في العلاقات الدولية، لا سيما عندما تكون هذه الفوضى مقترنة بتعبير الخلاقة.

كما أن سوريا، حكومة وشعبا، تتوقع من منظمة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن يكونوا عونا لها في مواجهة ثقافة التطرف والإرهاب، أيا كانت هذه الثقافة سواء إسرائيلية المنشأ أو أيديولوجية المنشأ كالسلفية والوهابية والقاعدة. وهي تتوقع تشجيع الحوار الوطني الشامل، طريقا لحل الأزمة سلميا وفقا لخطة النقاط الست والضغط على الأطراف التي تنتهج العنف والإرهاب للكف عن ذلك.

فالحكومة السورية قد التزمت، من جانبها، بإنهاء العنف لا بل قامت بسحب الأسلحة الثقيلة من المدن منذ يوم ١٢ نيسان/أبريل، التزاما بالبند الأول من خطة كوفي عنان، لكن الجماعات المسلحة لم تنفذ التزاماتها بإنهاء العنف، لا بل على العكس فقد استغلت هذا الالتزام الحكومي لملء الفراغ الأمني الناجم عن وقف العنف من قبل القوات الحكومية، محاولة في ذلك السيطرة على مناطق سكنية بقوة السلاح وكثفت من هجماتها ضد المدنيين والعسكريين ومؤسسات الدولة، مدعومة في ذلك من بعض الأطراف، دولا وجماعات، في المنطقة وخارجها.

إن الدول التي تدعو إلى عقد اجتماعات متتالية لمجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان إنما تهدف من وراء دعوتها تلك إلى تأمين التغطية السياسية لأعمال المجموعات الإرهابية المسلحة في سوريا والتغطية على جرائمها ضد الشعب السوري من اعتداءات ضد المدنيين والممتلكات العامة والخاصة وقتل للكوادر وخطف للمواطنين مقابل دفع فدية وتفجير محطات توليد الطاقة الكهربائية وخطوط نقل النفط والغاز وسرقة المحاصيل الزراعية والاعتداء على مخافر الشرطة وإحراق المشافي والمستوصفات.

هناك من يسعى سعيا حثيثا للإساءة إلى كرامة بعض شرائح المواطنين السوريين ممن يتم دفعهم إلى مغادرة البلاد ومن ثم تحويلهم إلى لاجئين سجناء في مخيمات أقل ما توصف به أنها معسكرات اعتقال حيث يتم الاتجار بآلامهم ومحنتهم في سوق المزايدات الرخيصة والابتزاز السياسي، تحت عناوين تقديم مساعدات إنسانية زائفة لهم، وهي بالمناسبة مساعدات لم يصل منها شيء حتى الآن. هذا ناهيك عن تحويل بعض هذه المخيمات إلى مراكز عسكرية يتم تجميع الإرهابيين فيها تمهيدا لإرسالهم إلى سوريا لاحقا لارتكاب جرائمهم البشعة كما حدث ويحدث الآن في مدينة حلب.

إن إنشاء وزارة للمصالحة الوطنية في الحكومة السورية يدل على رغبة الحكومة في إنجاح عملية الحوار الوطني الشامل بين مختلف مكونات الشعب السوري، وصولا إلى حل الأزمة سلميا، وهو بالضبط ما نصت عليه خطة النقاط الست. ومن

العجيب أن الاتحاد الأوروبي قد فرض على وزير المصالحة الوطنية نفسه عقوبات بعد أيام فقط من تسلمه منصبه الهام هذا، علما بأن الوزير المسؤول عن هذه الوزارة الهامة هو من صفوف المعارضة السورية. لقد نقل التدخل الخارجي المطالب الإصلاحية المبررة للشعب السوري إلى المرتبة الثالثة أو الرابعة من الأولويات، حيث حول هذا التدخل الخارجي تلك المطالب الإصلاحية المحقة إلى تمرد مسلح ضد الدولة يُدار من خارج سوريا للأسف، انطلاقا من دول عربية وجارة وغربية، خدمة لمصالح إسرائيل.

لقد قدم زميلي، السفير السعودي، صورة مغلوطة بالكامل لما يجري في بلادي، ولن أستعرض كل الأخطاء التي حاول ترويجها بل سأكتفي بما أشار إليه من تعرض قوات حفظ النظام للأخوة اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك بدمشق فأقول: أولا، إن هذا المخيم يستضيف الأخوة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي من وطنهم، فلسطين، بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ لكن هذا المخيم أضحى الآن حيا سكنيا يدعى مخيم اليرموك ويسكنه من السوريين ضعفا عدد اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين فيه. وبالتالي، فإن هذا المخيم لا يستضيف حصرا الأخوة اللاجئين الفلسطينيين.

إن ممثلي التنظيمات الفلسطينية في المخيم المذكور قد أصدروا بيانا رسميا أشاروا فيه إلى أن من أطلق النار على المخيم هم أفراد العصابات المسلحة الإرهابية الذين سعوا إلى الزج باللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سوريا في التمرد المسلح على الدولة. وبالتالي، فإن السعودية وقطر اللتين ترعيان تلك الجماعات المسلحة الإرهابية تتآمران على سلامة ورفاهية واستقرار الأخوة الفلسطينيين اللاجئين في سوريا، ولذلك قلنا إن التحرك أو مشروع القرار السعودي – القطري إنما يخدم المصالح الإسرائيلية التي تستهدف اللاجئين الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها.

ثم ماذا يقول زميلي، ممثل السعودية، عن ممارسات الجيش السعودي المسلحة العنيفة ضد المطالب الإصلاحية السلمية للمواطنين السعوديين في منطقتي القطيف والعوامية؟ وهل يمكنه أن يشرح للسادة الحضور ماذا تفعل القوات السعودية المسلحة في البحرين؟

لقد قال زميلي، المندوب السعودي، إنه يقدم المشروع باسم المجموعة العربية، وهذا الكلام غير صحيح. فهناك، كما تعرفون، دولتان عربيتان لم تؤيدا مشروع القرار. وبالتالي، فإن الادعاء بأنه يقدم المشروع باسم المجموعة العربية هو ادعاء زائف لا صحة له.

إنه لمن دواعي الأسف، بلا الاستغراب، أن يقوم زميلي، ممثل السعودية، بتقويل السيد كوفي عنان ما لم يقله واعطاء تفسيرات غريبة لطلب السيد عنان عدم التمديد له في مهمته. وفي هذا الصدد، فإننا نعرب عن أسفنا إزاء تقديم السيد عنان استقالته ونؤكد مجدداً أنه لطالما أعلنت سوريا وبرهنت على التزامها التام والكامل بتنفيذ خطة النقاط الست للمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وتعاونت مع فريق المراقبين في تحقيق المهمة المرجوة.

إن إرهاب الدولة الإسرائيلي هو الذي نشر ثقافة الإرهاب في العالم. وربما من المناسب كما قال ممثل إسرئيل، أن يتم تنظيم العاب أولمبية فعلاً ولكن مخصصة للإرهاب. وعندها، ستحصل إسرائيل على المركز الأول وسيُعزف على شرفها، وعلى شرف فوزها، نشيد سفك دماء الأبرياء للاحتفال بذلك.

فضائح إسرائيل بانتهاك القانون الدولي والميثاق لا حصر لها، من اغتيالات سياسية داخل فلسطين وخارجها إلى مجازر

جماعية موثقة في أرشيف الأمم المتحدة، إلى قتل لنشطاء السلام ومنهم رعايا لدول تبنت مشروع القرار السعودي، إلى اختطاف للطائرات المدنية وقتل لعشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين في الجولان.

إن منتهى الدجل والتضليل في حديث ممثل إسرائيل، هو المتصل بالخوف مما أسماه ''أسلحة كيميائية'' متجاهلاً أن إسرائيل نفسها لم تنضم بعد إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وترفض تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ الصادر عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وهو القرار الخاص بإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وبالتالي فإن إسرائيل أيضاً ليست طرفاً في معاهدة منع الانتشار النووي ولزاماً عليها وعلى ممثلها أن يصمتا ويلوذا بالصمت لأن مجرد حديثهما عن ذلك هو عار عليهما. إن لدى إسرائيل ثلاثمائة رأس نووي أضافت إليها ألمانيا مشكورة ست غواصات قادرة أن تضمن لإسرائيل إطلاق تلك الرؤوس النووية. وبالمناسبة فإن ألمانيا هي من بين الدول المقدمة لمشروع القرار. إذن هناك تحالف غير مباشر غربي إسرائيلي وبعض العرب. ليحتفظ ممثل إسرائيل بمساعداته الوهمية التضليلية لنفسه فشعب سوريا ليس بحاجة إلى هذه السموم. شعب سوريا ينتظر بفارغ الصبر، تحرير الجولان السوري من دنس الاحتلال الإسرائيلي المدعوم من العديد من مقدمي مشروع القرار. إنني أذكّر ممثل إسرائيل بأن القانون الدولي هو إلى جانبنا وليس إلى جانب سياسات إسرائيل. مهما فعلت السياسات الإسرائيلية، تلك السياسات العدوانية والاحتلالية التي شغلت خمسين في المائة من أعمال هذه الجمعية العامة منذ تأسيس المنظمة الدولية. ولسوف تؤدي السياسات الإسرائيلية غيرالمسؤولة تلك إلى مزيد من التصعيد والعنف والإرهاب في المنطقة وفي العالم إذ لا يمكن لما يسمى بالمجتمع الدولي أن يكافح الإرهاب في مكان ويشجع إرهاب الدولة الإسرائيلي في مكان آخر. لكل هذه الأسباب أيها السادة نقول إن مشروع القرار الغربي السعودي القطري ضد بلدي لا يخدم سوى مصالح إسرائيل وعدوانها.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): لقد صوت وفد أوروغواي مؤيدا القرار ٦٦/ ٢٥٣ باء، حيث إننا نفهم بأن قرار الجمعية العامة هذا يضع عناصر حاسمة في المساعدة على وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعب السوري وفي اعتماد التدابير اللازمة لتسهيل التوصل إلى حل سلمي تماشيا مع القانون الدولي.

من الواضح أن القرار يعبر عن مشاعر الغالبية العظمى من المجتمع الدولي بشأن الأحداث الخطيرة جدا التي تقع في سوريا. ولئن كنا بالتأكيد نأسف لاستقالة المبعوث الخاص للامم المتحدة كوفي عنان، فإن حكومة أوروغواي تؤكد مجددا أيضا تأييدها للجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلوه الساميون، ولعمل المنظمات الإقليمية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الأمم، من أجل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد إيماننا بأنه إذ نسعى إلى التوصل إلى حل سلمي، فمن الأهمية بمكان الحفاظ على حماية حقوق السكان المدنيين بوصفه هدفنا الأساسي. نحن نعتقد أن جميع الإجراءات المتخذة من قبل مختلف الجهات الفاعلة المعنية يجب أن تلتزم بأقصى وأكمل درجة بمبادئ ومعايير القانون الدولي في سعي الشعب السوري ذي السيادة إلى التوصل إلى حل سلمي.

السيد إيستريم (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يود الوفد الأرجنتيني أن يعرب عن بالغ قلقه إزاء الحالة التي تشهدها الجمهورية العربية السورية. نأسف، مرة أخرى، لأن تركيبة مجلس الأمن، الذي يضم أعضاء دائمين يتمتعون بحق النقض، أدت إلى تراخي المجتمع الدولي في الأزمة التي نتفق جميعا

على ضرورة وقف العنف فيها وعلى احترام حقوق الإنسان للمتضررين منها.

الجمعية العامة منوط بها مسؤولية بموجب الميثاق، ولكن الأمر أيضا يعود إلى الدول الأعضاء بحكم التزامنا باحترام وتنفيذ المقاصد والمبادئ التي بنينا هذه المنظمة عليها. بالنسبة لمعظم البلدان في العالم، تمثل الأمم المتحدة السلطة الضرورية والمميزة للدفاع عن القواعد والمبادئ التي يجب أن تحكم سلوك أعضاء المجتمع الدولي. ولذلك، يجب على أي موقف تتخذه الجمعية العامة أن يرنو إلى التوصل إلى حل سلمي ودائم للحالة في سوريا، مع احترام الشؤون الداخلية لهذا البلد وحماية حقوق الإنسان لسكانه.

ولتلك الأسباب، صوت وفد الأرجنتين مؤيداً القرار، أولاً، من أجل اعتماد إجراءات الجمعية العامة الرامية إلى وضع حد للعنف في سوريا بأسرع وقت ممكن؛ وثانياً، لتعزيز الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والدفاع عنها؛ وثالثا، لدعم الدعوات التي وجهها المجتمع الدولي لجميع الأطراف لاحترام التوصيات الصادرة عن شتى المحافل والهيئات التابعة لهذه المنظمة تحقيقاً لتلك الأهداف، بما في ذلك تنفيذ خطة النقاط الست للمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا.

كما يود وفد بلدي أن يوضح أن تصويته المؤيد جاء على أساس أن الدعوة إلى إنهاء العنف موجهة إلى جميع الأطراف، لا الحكومة السورية فحسب. ويأمل بلدي أن تحجم جميع الدول عن القيام بأعمال من شأنها تأجيج العنف في سوريا. وتعترف الأرجنتين وتشيد بالجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية لإيجاد حل سياسي للأزمة في سوريا، لكننا لا نؤيد بدون تحفظ جميع قراراتها ومقرراتها وتدابيرها.

وأخيرا، يرى وفدي أن لا شيء في هذا القرار يفتح الطريق أمام استخدام أي من أعضاء المجتمع الدولي للقوة المسلحة، خاصة في ما يتعلق بالتفسير المحتمل للإشارات إلى حماية السكان المدنيين في سوريا الواردة في الفقرة ١٤ من الديباجة وإلى ما ورد في الفقرة ٩ عن قيام مجلس الأمن بالنظر في اتخاذ التدابير المناسبة.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): تأسف نيجيريا بشدة لاستمرار تدهور الحالة بسرعة في سوريا، ولحقيقة أن الأطراف المعنية، وكذلك المجتمع الدولي، قد فشلت حتى الآن في وضع حد للصراع. وكذلك تلقينا بقلق عميق الإعلان عن استقالة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، السيد كوفي عنان، بوصفه وسيطا في الصراع السوري.

يفضي بنا ذلك إلى التركيز الشديد على الطابع الممتد للصراع وما ينطوي عليه من تحديات متنوعة. إن استقالة السيد عنان نكسة كبيرة تلحق بمبادرة الأمم المتحدة في سوريا. وهي تنذر في الواقع بتفاقم الحالة المتردية أصلا في ذلك البلد. وعدم حصول خطته ذات النقاط الست على الدعم اللازم مؤشر على عدم فعالية الأمم المتحدة، على وجه الخصوص، والمجتمع الدولي بشكل عام، في التعامل بشكل حاسم وشفاف مع الحالة في سوريا. لذا فمن الواضح أن المسؤولية، بل والواجب الأخلاقي، يحتمان على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي العمل بالشكل المناسب لوقف تدهور الوضع في البلد ومساعدة الشعب السوري على تحقيق رغبته في السلام المحفوفة بالتحديات.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن القرار ٢٥٣/٦٦ باء، الذي اعتمد في وقت سابق اليوم، يوفر، مع ما يشوبه من قصور، قوة الدفع المفقودة التي تشتد الحاجة إليها حاليا لكي تعمل الجمعية العامة على حل الأزمة. إن النواقص التي أشرنا إلى أنها تشوب القرار مثيرة، في الواقع، للقلق. ولدينا مآخذ على بعض المسائل، منها افتقار النص إلى التوازن. فهو يتحامل بشدة على

أحد أطراف النزاع ولا يذكر بالاسم إلا السلطات السورية. وهو أيضاً لا يلقي بالمسؤولية عن الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الصراع إلا على جانب واحد فقط.

بالإضافة إلى ذلك، لا يعني تأييدنا للقرار تأييدا شاملا لقرار جامعة الدول العربية المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه، الذي تم التوصل إليه في الدوحة، ويدعو ضمنا، في جملة أمور، إلى تغيير النظام وفرض جزاءات على الحكومة السورية، إذ إن تلك المسائل خارج نطاق اختصاص الجمعية العامة وتقع في صلب اختصاص مجلس الأمن. كما أننا لا نعتقد أن الدعوة إلى الترحيب بمؤتمر المعارضة السورية، الذي عقد تحت رعاية جامعة الدول العربية والحض على المزيد من التماسك في المعارضة، من مسؤوليات الجمعية العامة. في الواقع، من شأن ذلك أن يقوض سلطة هذه الجمعية ونزاهتها.

على الرغم من كل أوجه القصور تلك، صوتت نيجيريا مؤيدةً للقرار بناء على بعض المبادئ والمعتقدات الأساسية التي تقوم عليها سياستنا الخارجية ونظرتنا الوطنية. ما فتئت نيجيريا تدعو علنا إلى احترام المرأة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون والمساءلة في جميع الدول. نحن ندافع عن حماية المدنيين في حالات الصراع. ولدينا التزام طويل الأمد بمنع نشوب الصراعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، كما يتضح من سابق مشاركاتنا في حفظ السلام.

وتؤمن نيجيريا أيضا بأهمية المبادرات الإقليمية في حل النزاعات. ولهذا، أيدت مبادرة الجامعة العربية بشأن سوريا الهادفة بشكل خاص إلى وضع حد للأزمة الإنسانية الخطيرة في البلد (انظر القرار ١٧٦/٦٦). ينسجم ذلك مع موقفنا من حالات مماثلة في منطقتنا من العالم.

صوتت نيجيريا مؤيدةً للقرار مدفوعةً بالقلق إزاء تصاعد العنف، وتدهور حقوق الإنسان والحالة الإنسانية والخسائر المؤسفة في الأرواح في سوريا. وإضافة إلى اتخاذ القرار في الجمعية العامة اليوم، تدعو نيجيريا مجلس الأمن إلى أن يكون على مستوى التزاماته بموجب الميثاق تجاه حفظ السلم والأمن الدوليين وأن يتصدى للوضع الخطير والمتدهور بسرعة في سوريا بصورة بناءة وشفافة، والأهم من ذلك بصورة متوازنة.

يجب وقف إراقة الدماء الآن. ويجب تجنب احتمال تفكك ذلك البلد. ونتوقع من مجلس الأمن أن يتخذ إجراء بسرعة وعلى الجمعية العامة أن تيسر التحرك نحو المصالحة والحوار والحل السلمي للأزمة الراهنة في سوريا.

في نهاية المطاف، لا يستطيع إلا الشعب السوري نفسه، من خلال ممارسة حقه السيادي، أن يقرر مستقبله ويحقق النداءات الداعية إلى استمرار رفاه بلده. لذلك تؤيد نيجيريا تسوية سلمية بقيادة سورية للصراع بدون تدخل خارجي لا مبرر له. يتيح القرار الفرصة لوقف الصراع والمعاناة الإنسانية في سوريا. ونعتقد أن تنفيذه الكامل من جانب جميع أطراف الصراع ينطوي على إمكانات كبيرة لإحلال السلام ووضع حد للصراع في سوريا.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت صربيا مؤيدة نص القرار ٢٥٣/٦٦ باء على أساس أن كل الجهود الدولية ينبغي أن تهدف حصرا إلى وضع حد عاجل لأعمال العنف. تؤيد صربيا تأييداً تاماً مبدأ التسوية السلمية لجميع الصراعات، وتؤكد على الحاجة إلى حوار سياسي شامل بين جميع الأطراف المشاركة في الصراع بهدف التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة من شأنها أن تسهم في استقرار المنطقة.

السيد ألكانتارا ميخيا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): صوت وفدي مؤيداً القرار بشأن الحالة في سوريا (القرار ٢٥٣/٦٦ باء)، ونود أن نوضح أسباب ذلك.

إنه قرارٌ مثيرٌ نصّه للجدل. وقد اتضح ذلك في الجلسات التي عقدت خلال الأيام القليلة الماضية حيث عرض القرار، وكذلك اليوم، قبل طرحه للتصويت عليه في الجمعية العامة.

لا يمكن أن يكون الأمر بخلاف ذلك لأن القرار يتناول حالة نزاع مسلح، حرب أهلية تقريبا، في الجمهورية العربية السورية. كل نزاع هو معركة، صراع، خلاف، جدال. ويعرب القرار عن الأسف لأن مجلس الأمن لم يتمكن من كفالة وفاء السلطات السورية بقراراته.

لكن القرار ٢٥٣/٦٦ باء لن يحدث تغييرا فوريا في الحالة. إنه ليس قرارا كاملا، لا ينبغي أن يكون ولا يتعين أن يكون. لأغراض الجمعية العامة، كان القرار هو الشئ الممكن والذي يمكن أن يجتذب الكتلة الحرجة من الأصوات اللازمة لاعتماده. ولأنه هو تحديدا دفعنا للتوصل إلى اتفاق فقد صوت وفد الجمهورية الدومينيكية لصالح القرار.

يمثل القرار الفرق بين أن يبقى المرء مكتوف الأيدي أو مشلولا نتيجة عدم القدرة على التوفيق بين مصالحنا السياسية الحالية وبين أن نفعل شيئا حقا. إنه يبين أن المنظمة ليست صامتة ولا تبالي بمعاناة وتطلعات الشعب السوري. لهذا السبب قرر وفد الجمهورية الدومينيكية تأييده. قررنا تأييده لأن الحالة على أرض الواقع تدهورت. إنها محفوفة بالأحداث المثيرة للقلق والمأساوية بدرجة كبيرة والتي تبدو خطوات لا رجعة فيها نحو صراع أكثر مرارة وأوسع نطاقا وأكثر تدويلا ودمارا.

ولهذا السبب، ما برحنا نأمل أن يتسنى في القريب العاجل التغلب على الاختلافات في وجهات النظر بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بحيث يمكن تنفيذ خطة النقاط الست للمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن الحالة في سوريا. إذا تأخر مسار العمل هذا أكثر من ذلك، فإننا سنواجه الواقع المحتوم المتمثل في أن العنف، قابلة التاريخ الأزلية، سيفرض حله الدموي الذي لا يمكن وقفه. سيفعل ذلك على الرغم من جميع خبرات المنظمة وكل جهودها ونواياها الحسنة.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): منذ الجلسة ٩٩ للجمعية العامة – آخر جلسة ناقشنا فيها بند جدول الأعمال المعروض علينا قبل جلسة اليوم – تدهورت الحالة في سوريا بشكل مطرد. لم يف أي من الطرفين بالتزاماته بموجب خطة النقاط الست للمبعوث الخاص المشترك كوفي عنان، التي أقرها مجلس الأمن في قراريه ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢). تزداد عسكرة الصراع، وارتكب عدد من الأعمال الإرهابية ضد مؤسسات الدولة والبنية التحتية العامة. ووقعت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف. وتدهورت أيضا الحالة الإنسانية، ويقال إن أكثر من مليوني مدني في حاجة للمساعدات الإنسانية. للأسف، اتبعت الأطراف السورية، بدلا من البدء بجدية في عملية سياسية يقودها السوريون، نهجا عسكريا من أجل تحقيق أهدافها.

ونحن ندين بشدة كل أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان بغض النظر عن مرتكبيها. كما ندين بأشد العبارات الممكنة الأعمال الإرهابية التي ارتكبت ولا تزال ترتكب في سوريا. ونناشد جميع الأطراف أن تنأى بنفسها عن الجماعات الإرهابية وأن تكفل عدم إتاحة أي حيز لتلك الجماعات.

وفي ظل الظروف السائدة في سوريا، ثمة حاجة ملحة لأن يوحد المجتمع الدولي صفوفه ويوجه رسالة موحدة إلى الأطراف السورية للتراجع عن النهج العسكري وحل الأزمة من خلال عملية سياسية شاملة يقودها السوريون. لا سبيل آخر لتحقيق الوقف المستدام للعنف بجميع أشكاله من جانب جميع الأطراف. كما إنه السبيل الوحيد لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان وتهيئة مناخ آمن ودون عوائق لإيصال المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها.

نحن ندعو باستمرار إلى بذل الجهود الدولية لمساعدة الأطراف السورية على حل الأزمة وتحقيق السلام من خلال الحوار والعملية السياسية. ووفقا لذلك، أيدنا بقوة جهود المبعوث الخاص المشترك، السيد كوفي عنان. ورغم أن السيد عنان قد استقال، فمن المهم أن نلاحظ أن جهوده أسفرت عن مجموعة من الوثائق القيمة التي يمكن، إذا نفذت، أن تيسر التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية دون إراقة المزيد من الدماء.

ومن أجل مساعدة الأطراف السورية على تغيير مسارها ومعالجة الأزمة من خلال الحوار السياسي، من المهم أن تلتزم جميع الأطراف، داخل وخارج سوريا، التزاما كاملا بالتزاماتها بموجب القرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢). يجب حمل الأطراف على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيان الختامي الصادر في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيو (S/2012/523، المرفق)، التي قبلتها الحكومة السورية.

وتعتقد الهند اعتقادا راسخا أن من الأهمية بمكان أن تظل الأمم المتحدة منخرطة بقوة مع الأطراف السورية وغيرها من الجهات الفاعلة في البحث عن وسيلة للمضي قدما. إن الإجراءات الأحادية الجانب من أي نوع لن تحل الأزمة، إنما ستؤدي فحسب إلى تفاقم المشكلة والتسبب في المزيد من عدم الاستقرار والعنف. ونعتقد أيضا أن المسار المناسب لقيادة سوريا هو الذي يقرره السوريون من خلال عملية ديمقراطية. إن مهمة المجتمع الدولي المترسخة في الأمم المتحدة هي مساعدة الأطراف السورية في هذه العملية.

إن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم (القرار ٢٥٣/٦٦ باء) يشير تحديدا إلى قرار جامعة الدول العربية المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه. ورغم أننا لا نؤيد أي زعيم سوري معين، إلا أننا لا يمكن أن نرحب بقرار جامعة الدول العربية المؤرخ ٢٢ تموز/يوليو، الذي يدعو صراحة إلى تنحي الرئيس الأسد عن السلطة وإلى أن تقطع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العلاقات والاتصالات الدبلوماسية مع سوريا. من المؤسف أن هذا العنصر لم يحذف من نص القرار ٢٥٣/٦٦ باء. ولذلك امتنعنا عن التصويت على القرار الذي اتخذ اليوم.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): امتنعت غيانا عن التصويت على القرار ٢٥٣/٦٦ باء بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية. ويشرفني أن أدلي بالبيان التالي تعليلا للتصويت.

تحدث في سوريا مأساة كان ينبغي تجنبها. يدفع المدنيون الأبرياء ثمنا باهظا بشكل متزايد في صراع متصاعد يشتمل على أطراف فاعلة عديدة ومصالح متعددة.

تشعر غيانا بقلق بالغ إزاء تصاعد العنف وتدين بشكل قاطع جميع انتهاكات حقوق الإنسان، أيا كان مرتكبوها. ونشجب الخسائر المأساوية في الأرواح والعدد المتزايد المسجل من القتلى، خاصة في صفوف السكان المدنيين. ونحن قلقون أيضا إزاء الآثار الإنسانية على السكان المتضررين. وينبغي مساءلة جميع الجناة.

والسلطات السورية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ خطوات لوقف العنف وضمان وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والهجمات على المدنيين وعن حماية شعبها والامتثال التام لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الواجب التطبيق.

ولكن في السياق الحالي للعسكرة المتزايدة للوضع، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يغض الطرف عما تقوم به جماعات المعارضة المسلحة أو العناصر الإرهابية. والتعقيد الواضح للحالة يتطلب استجابة موحدة وشاملة من قبل المجتمع الدولي يتعامل من خلالها مع جميع الأطراف: الحكومة والمعارضة، بما في ذلك المعارضون المسلحون.

وتشعر غيانا بالقلق من أن القرار المُتخذ للتو لا يفي بالمطلوب بهذا الخصوص، ويثير احتمال التحيز الفج لمعارضة مجهولة وغير واضحة المعالم والمساس بالحق السيادي للشعب السوري في اختيار قيادته واختصاصه بذلك.

وفي سبيل مصلحة الشعب السوري، يجب على الأمم المتحدة أن تستمر في بذل جهود متواصلة لوقف إراقة الدماء من الجانبين والمساعدة في البحث عن حل سياسي قابل للتطبيق. وفي هذا السياق، فإن خطة النقاط الست التي أعدها المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لا تزال صالحة وينبغي الدفع بها إلى الأمام بجميع جوانبها. ونحن نؤيد الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام تحقيقا لهذه الغاية.

ونظرا لخطورة الحالة، تعتقد غيانا أن من الضروري أن يضطلع مجلس الأمن على وجه السرعة بمسؤوليته بموجب الميثاق عن التصدي لهذا التهديد للسلام والأمن الدوليين وتفادي زيادة تدهور الأوضاع بأية صورة على أرض الواقع. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحد بصورة عاجلة في الاستجابة لمحنة الشعب السوري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت.

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات عقب اتخاذ القرار.

وأعطي الكلمة الآن لمراقب الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

ويؤيد هذا البيان البلد المنضم كرواتيا والبلدان المرشحة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وآيسلندا وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل ألبانيا؛ وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، ليختنشتاين والنرويج، عضوا المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن جمهورية مولدوفا وجورجيا.

نؤيد بشدة القرار ٢٥٣/٦٦ باء بشأن الوضع في سوريا الذي عرضته المجموعة العربية ونرحب باتخاذ الجمعية العامة له في وقت سابق اليوم.

إن الاتحاد الأوروبي يقف إلى جانب الشعب السوري في هذا المنعطف الحاسم في نضاله السلمي والشجاع من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية وحقوق الإنسان. وهو يدين بشدة الاستخدام المتزايد للقوة من قبل النظام، بما في ذلك استخدام المدفعية الثقيلة والقصف من الدبابات والطائرات العمودية القتالية، على المناطق المأهولة بالسكان، في انتهاك صارخ لالتزاماته بموجب خطة عنان وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢). ونحث النظام السوري على وضع حد فورا لقتل المدنيين وعلى وقف استخدام الأسلحة الثقيلة وسحب تلك الأسلحة والجيش السوري من البلدات والمدن المحاصرة من أجل السماح بحدوث انتقال سلمي. ويجب على الجميع احترام القانون الإنساني الدولي. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد حدة العنف مؤخرا، بما في ذلك في دمشق وحلب. والسبيل الوحيد للخروج من دوامة العنف هذه يتمثل في عملية انتقال سياسي تلبي تطلعات الشعب السوري إلى الديمقراطية والمشاركة وتعيد الاستقرار إلى سوريا. والاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى دعمه الكامل لمهمة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وخطته المؤلفة من ست نقاط، والتي يجب تنفيذها فورا وبشكل واضح. والاتحاد الأوروبي يشيد بجهود السيد كوفي عنان الذي أعلن استقالته من منصب المبعوث الخاص المشترك إلى سوريا. وقد

قدم الاتحاد الأوروبي دعمه الكامل لعمل السيد عنان طوال فترة ولايته ولجهوده لإيجاد حل سلمي للأزمة.

ولا نزال ندعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وهذه الاستقالة تؤكد الحاجة الملحة إلى تنفيذ خطة النقاط الست بصورة كاملة وفورية وقابلة للتحقق، وذلك للسماح بحدوث انتقال سياسي. والاتحاد الأوروبي يشدد على ضرورة استبعاد الذين من شأن وجودهم تقويض عملية الانتقال وعلى أن الرئيس الأسد، في هذا الصدد، ليس له مكان في مستقبل سوريا.

والاتحاد الأوروبي يدعو إلى اتخاذ جميع أعضاء مجلس الأمن لإجراءات موحدة لممارسة الضغط بقوة وفعالية أكبر وضمان أن تكون هناك عواقب وخيمة لاستمرار عدم الامتثال لقراراته السابقة.

والاتحاد الأوروبي لا يزال يشعر بقلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في سوريا. وانتهاكات حقوق الإنسان المنهجية والواسعة النطاق التي يرتكبها النظام تبرهن على ازدرائه التام لحقوق الإنسان. ونشعر أيضا بالقلق إزاء التقارير الأخيرة عن الاستخدام المزعوم للذخائر العنقودية ضد المدنيين. ونؤكد من جديد دعمنا للجنة الدولية المستقلة للتحقيق المعنية بسوريا وتحقيقاتها في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك بهدف محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات، بما في ذلك تلك التي يمكن أن تُعد جرائم ضد الإنسانية. والاتحاد الأوروبي يُذكر بضرورة محاسبة جميع المسؤولين عن الانتهاكات المنهجية والجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان.

والاتحاد الأوروبي، إذ يشير إلى أن المسؤولية الرئيسية عن الأزمة الحالية تقع على عاتق السلطات السورية، يحذر من زيادة عسكرة الصراع والعنف الطائفي، والذي لن يجلب إلى سوريا إلا المزيد من المعاناة والذي يمكن أن يكون له تأثير مأساوي على المنطقة. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأوروبي يعرب عن قلقه بخصوص حماية المدنيين، ولا سيما الفئات الضعيفة والطوائف الدينية. ونحن قلقون أيضا إزاء تدفق الأسلحة على سوريا. ولذلك، فإننا ندعو جميع الدول إلى الامتناع عن إرسال أسلحة إلى البلد.

والاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وندعو سوريا إلى التقيد بصرامة بالتزاماتها بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. والاتحاد الأوروبي يولي أهمية قصوى للتخزين الآمن والمأمون لأسلحة الدمار الشامل هذه. ويعرب عن أمله أن تنضم سوريا مستقبلا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لتشاطر بذلك المجتمع الدولي تطلعاته إلى حظر هذه الفئة من أسلحة الدمار الشامل والتخلص منها تماما على الصعيد العالمي.

والاتحاد الأوروبي يواصل حث جماعات المعارضة كافة على تنحية خلافاتها جانبا والاتفاق على مجموعة من المبادئ المشتركة وبدء العمل نحو عملية انتقال منظمة وسلمية وشاملة للجميع في سوريا. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي بذلتها جماعات المعارضة في الاجتماعات الأخيرة لصياغة رؤية مشتركة لعملية الانتقال السياسي في سوريا في حقبة ما بعد الأسد. ويجب أن يجد جميع السوريين مكانا في سوريا الجديدة وأن يتمتعوا بحقوق متساوية، بغض النظر عن الأصل أو الانتماء أو الدين أو المعتقد أو النوع الجنساني.

والاتحاد الأوروبي لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء الآثار غير المباشرة للأزمة السورية في البلدان المجاورة على صعيد الأمن والاستقرار. ويدعو النظام السوري إلى احترام السلامة الإقليمية للبلدان المجاورة وسيادتها.

ونحن ندعو جميع الأطراف إلى السماح بالدخول الكامل والآمن ودون عوائق للعاملين في المجال الإنساني؛ وإلى احترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك احترام وحماية المدنيين؛

وكخطوة أولى، تيسير تنفيذ هدنة إنسانية للسماح بالإيصال الآمن للمعونة الإنسانية. والاتحاد الأوروبي مستعد لتقديم دعم إضافي، بما في ذلك دعم مالي، لمساعدة البلدان المجاورة، بما فيها لبنان والأردن، على استضافة العدد المتزايد من اللاجئين السوريين الفارين من العنف في سوريا. والاتحاد الأوروبي سيزيد مساعداته الإنسانية للسوريين، بمن فيهم المشردون داخليا واللاجئون، وهو يهيب بجميع الدول أن تحذو حذوه بطريقة شفافة ومنسقة، مع إيلاء اهتمام خاص لخطط الاستجابة الإنسانية التي تنسقها الأمم المتحدة.

في ٢٣ تموز/يوليه، وافق الاتحاد الأوروبي على تسمية أشخاص وكيانات جديدة تخضع لتدابير تقييدية، ولا سيما أفراد الجيش وأجهزة الاستخبارات والأمن المعنية مباشرة في قمع السكان المدنيين. اتفقنا أيضا على اتخاذ تدابير لتعزيز تطبيق حظر توريد الأسلحة الذي فرضه الاتحاد الأوروبي. وسيواصل الاتحاد الأوروبي سياسة فرض التدابير الإضافية التي تستهدف النظام وليس السكان المدنيين، ما دام القمعُ مستمراً. وسنواصل أيضا حث المجتمع الدولي على الاشتراك في جهودنا من خلال اتخاذ خطوات لتطبيق وإنفاذ التدابير التقييدية على النظام السوري ومؤيديه.

يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا أنه بمجرد أن تبدأ عملية انتقال ديمقراطي حقيقي، فإنه مستعد لإقامة شراكة جديدة وطموحة مع سوريا في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك عن طريق تعبئة المساعدة وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية ودعم العدالة الانتقالية والانتقال السياسي.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): في أوائل حزيران/يونيه، قال الأمين أمام العام الجمعية العامة إن سوريا كانت تمرّ في لحظة حاسمة، ودعانا إلى التصرف بصف واحد وإرادة جماعية. ومع ذلك ها نحن الآن، وبعد مرورشهرين – يتصاعد العنف ويستمر عدد القتلى في الارتفاع، وتعرضت للخراب أجزاء كثيرة من سوريا. لم تفِ الحكومة السورية بالالتزامات التي وافقت عليها بموجب الخطة ذات الست نقاط، تاركة مُقَدِّمها، كوفي عنان، مُحبطا، وفي نهاية المطاف استقال، مشيرا، في جملة أمور أخرى، إلى عدم توفر وحدة واضحة المعالم في مجلس الأمن. نتشاطر الأسف لاستقالته الذي أعربت عنه الصين وكوستاريكا وغيرهما.

وكما أشار الأمين العام مؤخرا، فإن المسؤولين الحكوميين السوريين قالوا مرارا إنهم سوف يفون بالتزاماتهم بموجب هذه الخطة، لكننا ما زلنا ننتظر منهم ان يتخذوا الإجراءات. في الواقع، تنتظر نيوزيلندا اتخاذ الإجراءات من جميع الاطراف. ولكن مما لا شك فيه أن الحكومة السورية على ما تبدو أكثر ازدراءً بالجهود الدولية الرامية إلى حل هذه الأزمة، إذ تستمر في استخدامها للأسلحة الثقيلة، والآن القصف الجوي لمدينة حلب. تلك القوات الحكومية لديها ميزة طاغية تتمثل في المعدات العسكرية وقوة النيران التي، ولئن كانت القوات غير الحكومية قد اكتسبت الآن بعض هذه الأسلحة بالاستيلاء عليها أو عن طريق التوريد أو الانشقاق، لا تزال تفسر أي تباين نراه في هذه الحالة.

لقد تم الحيلولة دون أن يتصرف مجلس الأمن بعزم أكيد، وتم تَرك الدول الأعضاء التي تسعى للتوصل إلى نهاية سريعة وحقيقية لهذه الأزمة تتساءل ما الذي يمكن القيام به أيضا. وآمل أن لا نضطر لعقد جلسة مرة أخرى خلال شهرين لكي يتم إبلاغنا فحسب أن الحالة قد زادت سوءاًبالنسبة للسوريين العاديين، وأن العالم يقف متفرجا وغير قادر على التصرف. وأود أن استخدم كلمات الأمين العام من صباح اليوم، يجب ألا نخفق في هذا الاختبار. وإزاء هذه الخلفية الفظيعة، نحن نحيي الجهود الإقليمية الرامية إلى حل الأزمة، ولا سيما المبادرة التي تقدم بها اليوم بعض الدول العربية.

إن هذه الأزمة تختبر على نحو مؤلم قدرتنا الجماعية على العمل من أجل تحقيق السلام. ونظرا لعدم اتخاذ إجراءات في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك في ضوء حالة الجمود التي تعتري مجلس الأمن – وهو الأمر الذي لفتم الانتباه له محقين، سيدي الرئيس – فإن للجمعية العامة، كما قلت، دورا تقوم به. القرار ٦٦/٢٥٣باء هو ثاني أفضل خيار، إذ يستفيد فعلا من تعالي أصوات المجتمع الدولي التي تتسم بالثبات الآن من أجل وضع حد للعنف في سوريا.

وما يروعنا أن الحكومة السورية هددت باستخدام الأسلحة الكيميائية. ومن الضروري أن يبدي المجتمع الدولي تصميما قويا وموحدا في وجه استخدام هذه الأسلحة. في الواقع، نذكّر جميع الأطراف، حكومة ومعارضة، بجميع التزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي المتعلقة بحماية المدنيين في النزاع المسلح غير الدولي. نحن لا نغض الطرف عن الجرائم الإنسانية، أيا كان مرتكبُها. ونقول بوضوح تام أن المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية، أياًكانت الجهة التي يقفون إلى جانبها، لا يمكن أن يكونوا جزءاً من مستقبل سوريا. لا تزال نيوزيلندا ملتزمة بمكافحة الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات، وندعو جميع الأطراف إلى التعاون مع اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في سوريا.

ومع تصاعد العنف، تتفاقم الأزمة الإنسانية أيضا. وإذ نسعى في هذا المقام إلى حل سياسي، يجب أن نضع في اعتبارنا دائما معاناة المشردين داخليا واللاجئين والعبء الهائل الذي تشكله محنتهم على البلدان المحيطة، التي نحن، الأمم المتحدة، مدينون لها بالعرفان.

إن هذا هو الوقت لحرج جدا بالنسبة لكامل منطقة الشرق الأوسط. ونحن جميعا ندرك الأهمية التاريخية والعمق الثقافي لسوريا، ولكن ينبغي لنا كلنا، وخصوصا من أدى استخدامهما لحق النقض إلى حالة من الجمود في مجلس الأمن، أن نلتفت إلى التحذير الذي أطلقه الأمين العام من أن نشوب حرب اهلية طائفية في سوريا ستهدد جيران سوريا على نحو خطير– وسبب كل ذلك رجل واحد، وطغمة محيطة به فقدا كل الصلات بالواقع، وفقدا كل شرعية، ولا يعرفان حدا يقفان عنده.

السيد حسين (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تأسف كندا للحالة الجارية في سوريا، التي أودت بحياة عدد كبير جدا وتهدد بتأجيج فتنة طائفية. وعمل تدهور الأوضاع على زيادة حدة التوترات في لبنان، وأوجد تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الأردن وتركيا والعراق ولبنان تحدٍ إنساني أمام تلك البلدان والمجتمع الدولي.

تشعر كندا بخيبة الأمل بسبب عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات موحدة لوضع حد لإراقة الدماء في سوريا. لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف موقف المتفرج في مواجهة هذا العنف المروع. ولذلك تؤيد كندا تماما القرار ٦٦/٢٥٣ باء، الذي قدمته مجموعة الدول العربية، ويسرها اتخاذه اليوم على وجه السرعة. وتؤيد كندا تأييدا تاما الدعوات لفرض جزاءات في إطار الفصل السابع، تهدف إلى إقناع السلطات السورية بالمشاركة بإخلاص في البحث عن حل سلمي عن طريق التفاوض. تدعو كندا البلدان التي حمت النظام من الجزاءات الدولية إلى وقف جهودها على الفور، والانضمام للجهود الدولية للضغط على نظام الأسد لوقف العنف واستخدام نفوذها لدى سوريا لتحقيق انتقال سياسي سلمي.

كما علمنا أمس باستقالة المبعوث الخاص المشترك كوفي عنان. تعرب كندا عن امتنانها للجهود الدؤوبة السيد بذلها عنان لانهاء اراقة الدماء في سوريا وتحقيق عملية انتقالية سياسية جامعة بقيادة سورية. للأسف، مع رحيله، فإن خطة السيد عنان ذات الست نقاط ميتة من الناحية العملية. ما زلنا

ندعو جميع الأطراف إلى وضع حد للعنف واحترام الحقوق الأساسية لجميع السوريين.

السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب ألمانيا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته (أنظر، A/66/PV.124). شعرنا بأسف شديد عند تلقينا نبأ استقالة المبعوث الخاص المشترك. ونحن ممتنون له على العمل الممتاز الذي قام به لإيجاد حل دبلوماسي لهذا الصراع. ويأتي قراره في مرحلة حرجة. ونحن نتشاطر الأحباط ونتفهمه إذ أنه نجم عن عدم تنفيذ الخطة ذات الست نقاط، التي وضعها وأقرها مجلس الأمن، بسبب تعنت الحكومة السورية، التي فشلت على الدوام في الوفاء بالتزاماتها بموجب قراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢).

نود أيضا أن نشكر رئيس مجموعة الدول العربية، وسفير المملكة العربية السعودية، على عرضه قرار اليوم ٦٦/٢٥٣ باء، الذي نؤيده تأييدا تاما. فهو يأتي في وقت لم يتمكن مجلس الأمن من النهوض بمسؤولياته والاتفاق على اتخاذ تدابير لضمان الامتثال لقراراته، بسبب الفيتو المزدوج الذي تم استخدامه ثلاث مرات. يبعث القرار، الذي حصل على تأييد كاسح من الأعضاء، برسالتين واضحتين: رسالة دعم لأبناء الشعب السوري في معاناتهم ونضالهم وآمالهم في مستقبل حر وسلمي؛ ورسالة للنظام السوري بأن المجتمع الدولي لا ولن يقبل الحرب التي يشنّها الاسد على شعبه.

إننا ندين تهديد النظام باستخدام الأسلحة الكيمائية، منتهكاً بذلك القانون الدولي والأخلاق. وندعو بشدة جميع القوات ذات الصلة في سوريا إلى تأمين تلك الأسلحة وأن تمتنع امتناعاً مطلقاً عن استخدامها أو نقلها إلى جهات أخرى.

يساور ألمانيا عميق القلق من التقارير التي تفيد بأن ثمة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تقع حالياً في سوريا، بخاصة بحق النساء والأطفال. يجب كفالة أن يتحمل المسؤولية أولئك الذين ينتهكون حقوق الإنسان ويسيئون إليها. يجب على جميع أطراف الصراع أن تكفل وصول مقدمي المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين بأمان وبدون عرقلة. وتشيد ألمانيا بحكومات وشعوب تركيا والأردن ولبنان والعراق على ما تقدمه من دعم لأكثر من ١٢٠ ألف لاجئ. وذلك هو ما حدا بنا إلى زيادة معوناتنا الإنسانية إلى ١١,٥ مليون يورو.

لقد وصلت الحالة في سوريا إلى نقطة تحول. وأصبح الآن من الملحّ العمل من أجل التوصل إلى انتقال سياسي يسكت صوت السلاح ويمنح السوريين الفرصة لتقرير مصيرهم بأنفسهم. تتضمن خطة عنان وبلاغ جنيف (S/2012/523، المرفق) الخطوط العريضة لعملية الانتقال. ولن يتسنى لهذا الانتقال أن ينجح إلا إذا تنحى الأسد مفسحاً الطريق لحكومة انتقالية. في ذلك السياق، من الأهمية بمكان أن تنفذ المعارضة القرارات التي اتخذها مؤتمر المعارضة السورية المعقود في يومي ٢ و ٣ تموز/يوليه في القاهرة، وأن تتوصل إلى توحيد صوتها.

ليس هناك ذرة من الشك في أن سوريا الجديدة سوف ترى النور. وسنرى ما إذا كان ذلك اليوم سيأتي غداً، أم بعد أسابيع، أم بعد شهور. وينبغي أن نعمل سوية مع الشعب السوري من أجل أن تغدو سوريابلداً ديمقراطياً يتمتع بالحرية الدينية وتحترم فيه حقوق الأقليات.

السيد الدباشي (ليبيا): بمبادرة من المجموعة العربية، اعتمدت الجمعية العامة اليوم قراراً يهدف إلى إيجاد حل للوضع المأسوي في سوريا. وهو قرار قد يُصلِح الضرر الذي لحق بسمعة الأمم المتحدة بسبب عجز مجلس الأمن عن القيام بواجبه حيال المذابح التي يتعرض لها الشعب السوري على يد حكومته. وبالرغم من أن القرار الذي اعتمد لا يرقى إلى

مستوى الإجراءات التي قررتها الجامعة العربية للإسراع بحل الأزمة، فإن نتيجة التصويت أظهرت دعماً واسعاً للقرار، وهي توجه رسالة واضحة إلى النظام السوري بأنه لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية في تحدي المجتمع الدولي ومواصلة جرائمه الإنسانية وانتهاكاته الخطيرة لحقوق الإنسان في مختلف المدن السورية.

نعم، هذه هي الفرصة الأخيرة للنظام السوري لكي يعود إلى رشده، ويدرك أنه لا يمكن أن يستمر في حكم سوريا على جثث الأبرياء الذين يطالبون بحقوقهم المشروعة، وأقصد أولئك الناس العاديين الذين خرجوا إلى الشوارع بمئات الآلاف يطالبون بالتداول السلمي للسلطة بطريقة ديمقراطية.

إن المجتمع الدولي لا يمكن أن يتعايش مع مشاهد الدمار الذي تخلفه الدبابات والطائرات وهي تقصف الأحياء السكنية وتقتل العشرات يومياً بدون تمييز. لا أحد يمكن أن يقبل الاستمرار في تشريد مئات الآلاف من بيوتهم، ودفعهم للجوء خارج الأراضي السورية، كما لا يمكن لأحد أن يقبل المزيد من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. للأسف الشديد لقد تعلمنا من التاريخ أن الطغاة لا يتوقفون عن القتل والتنكيل بالأبرياء لأنهم يعتقدون دائماً أنهم هم الأقوى وأنه لا قاهر لهم وتتلبسهم هذه الحالة النفسية إلى أن يسحقهم الشعب وينتهوا بطريقة مأسوية، وهكذا سيكون مصير بشار الأسد.

لقد اضطر الشعب السوري لحمل السلاح للدفاع عن نفسه أمام الهجمة الشرسة لجيش النظام وقواته أمنه ومليشياته، و لم يكن أمام الشعب السوري من خيار آخر. وأحيي في هذه اللحظة الشعب السوري على شجاعته وعلى تصميمه على الانتصار على جلاديه ونيل حقوقه رغم عدم تكافؤ القوة. ولا نشك أبداً في أنه سيحقق مطالبه وسينتصر كما انتصر الشعب الليبي على طاغية مشابه.

للأسف الشديد ما زالت بعض الدول تختفي وراء مبدأ السيادة والتخويف من التطرف لتقدم المساعدة العسكرية والسياسية للنظام السوري، وهي بذلك شريك في الجرائم التي يرتكبها النظام. ونأمل أن تدرك هذه الدول أن ذلك غير مقبول أخلاقيا ويتعارض مع مصالحها على المدى الطويل.

لقد تحركت الجمعية العامة واعتمدت اليوم قراراً يطلب من النظام السوري القيام بخطوات محددة. ولكننا نشك في تجاوبه مع هذا القرار قياساً على سلوكه السابق. ومن ثم، يجب على الجمعية العامة ألا تكتفي بهذا القرار بل أن تتابع تنفيذه. وفي حالة عدم استجابة النظام السوري في غضون أسبوعين أو ثلاثة وعدم قيام مجلس الأمن بواجباته – أقول: وعدم قيام مجلس الأمن بواجباته – فيكون من واجب الجمعية العامة فرض جزاءات محددة على النظام السوري، بما في ذلك إحالة المسؤولين عن الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية وتعليق عضوية النظام في المحافل الدولية.

السيد آل ثاني (قطر): لقد مر الآن على الأزمة في سوريا أكثر من خمسمائة يوم. خمسمائة يوم مرت ثقيلة على الشعب السوري الشقيق، الذي بذل، في كل يوم منها، دمائه، وخسر خيرة شبابه، وعانى من امتهان كرامته، واستباحة أعراضه، وقاسى الشح في الغذاء، حتى الخبز، والنقص الحاد في الكهرباء، ووقود التدفئة والطبخ، وشاهد فيها تدهور اقتصاده، وانخفاض قيمة عملته، ورأى فيها بلده على شفا حرب أهلية. ومما يؤسف له حقاً أن هذه المصائب لم تفرضها كارثة طبيعية كبرى، ولا غزو جيش أجنبي جرار، وإنما أتت كلها نتيجة لاختيار سياسة حكومية ترفض الإصلاح وتهدف إلى إخضاع الشعب بالقوة وتفشل في الاضطلاع بمسؤولية حمايته. لا مكان لأسلوب الحكم هذا بين الأمم المتحضرة، كما لا مكان لهذه العقلية الاستبدادية الإقصائية في القرن الحادي والعشرين. ونحن إن فكرنا بمنطق النظام السوري

لوجهنا اللوم إلى المطالبين بالحرية والعدالة والحياة الكريمة على ما جرى في بلدهم، لكن الإنسانية تأبى هذا المنطق. والتاريخ يأبى الأباطيل التي كثيرا ما أصمتت آذاننا بأن سبب الأزمة هو عصابات إرهابية مسلحة ومؤامرة كونية ضد سوريا.

والحقيقة أن أصحاب هذه الأباطيل لم يفسروا لنا خروج ملايين المتظاهرين السوريين في آلاف نقاط التظاهر يوما بعد يوم واضعين أرواحهم على المحك. فهل الشعب السوري إرهابي؟ وهل وضع أولئك المتظاهرون أرواحهم على المحك مقابل حفنة من الدولارات؟ أم هل صار التوق إلى الحرية والإصرار على الكرامة الإنسانية إرهابا؟ و لم يفسر لنا الذين يرددون هذه الأباطيل سبب سقوط المتظاهرين المطالبين بالحرية قتلى وجرحى في الوقت الذي لم تطلق رصاصة واحدة على المسيرات التي يسيرها النظام تأييدا له. وهم لم يفسروا لنا الدمار الذي رأيناه قد لحق بالمدن السورية، والذي لا يمكن أن يسببه إلا آلاف الأطنان من القنابل المقذوفة بدون رحمة والمعروف للجميع من هو الطرف الذي يمتلكها. وهم لم يفسروا لنا مشاهد إهانة وإذلال المواطنين يوميا على يد عناصر جيش مهمته أصلا حماية أولئك المواطنين. وهم لم يفسروا لنا منع الصحفيين الأجانب من الوصول لتوثيق الأحداث بحرية وحيادية وشفافية. كما لم يفسروا لنا سبب قطع الاتصالات والكهرباء والماء والإمدادات الغذائية الرئيسية عن المناطق الحافلة بالاحتجاجات. هل العصابات الإرهابية المسلحة هي التي تقطع الانترنت وشبكات الاتصالات الأرضية والخلوية؟

ولو كانت كل روايات النظام السوري صحيحة، فلم إصرار أصحاب السلطة والقرار في دمشق على استخدام كامل ترسانة الجيش السوري ضد مدن سوريا وبلداتها وقراها على مدة أكثر من ٥٠٠ يوم ودفع البلد إلى حرب طائفية، لو لم يكن دم الشعب السوري البطل رخيصا عليهم؟

لقد سئم العالم من مواصلة الأكاذيب المتكررة التي تهين ذكاءنا. وعلى الذين ينسجون الروايات الخيالية بشأن الأحداث في سوريا ويروجون لها أن يتذكروا أن بإمكانهم خداع بعض الناس بعض الوقت ولكن ليس بإمكانهم خداع كل الناس كل الوقت. وعليهم أن يتذكروا أنهم ليسوا على الجانب الصحيح من التاريخ.

إزاء كل ما يجري في سوريا، يعجز مجلس الأمن حتى عن الاضطلاع بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة للتصدي للأزمة السورية، ويعجز المجتمع الدولي عن أن يقدم للشعب السوري أكثر من التصريحات والإدانات.

في كل يوم ننشغل فيه بنقاش حول النواحي الشكلية والمبادئ النظرية، تزهق أرواح المئات من البشر الأبرياء في سوريا. أوليس من أول وأهم المبادئ التي لأجلها أنشئت هذه المنظمة الدولية إنقاذ البشر وصون حقوقهم الأساسية وكرامتهم وتحقيق العدالة والرفاه لهم؟ لقد كان للإصرار على الجدال حول الشكليات دور في تباطؤ الأسرة الدولية عن الاستجابة لمآس مثل مذابح رواندا، وهو ما تعهدنا بعدم تكراره.

وإزاء هذا الوضع، فإن الجمعية العامة اليوم أمام مسؤولية أخلاقية للتصدي لهذه الأزمة، لاسيما بعد يأس المبعوث الخاص المشترك من استجابة النظام السوري للمساعي الدبلوماسية وطلبه إلى مجلس الأمن أن يضمن امتثال الحكومة السورية لالتزاماتها. ولذلك، فقد أتى مشروع القرار المقدم من المجموعة العربية كخطوة لا بد منها ولا يمكن تأخيرها أكثر من هذا، خاصة في ظل التصعيد في أعمال العنف من قبل النظام السوري وتهديده باستخدام أسلحة الدمار الشامل وتهديده بإشعال المنطقة، وكذلك في ظل تفاقم الحالة الإنسانية وتدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة. وقد عكس القرار مواقف المجتمع الدولي التي تدعو إلى حل سلمي للأزمة بناء على عملية

انتقال سياسية بقيادة سورية تلبي تطلعات الشعب السوري، وتضمن محاسبة الذين قتلوه وانتهكوا حقوقه وحرياته وكرامته، وتؤدي إلى قيام دولة مدنية ديمقراطية تعددية تتساوى فيها الحقوق والحريات. وهذا كله يكون بما يحفظ وحدة سوريا الوطنية والإقليمية وسيادتها واستقرارها، وينسجم مع مبادئ الأمم المتحدة.

من المفارقات المحزنة أن ممثل سوريا ما زال يكرس كلماته لكيل الاتهامات جزافا إلى الدول الأخرى، ولإيجاد التبريرات غير الواقعية لما يجري في سوريا. ليست هذه إلا محاولات يائسة لصرف النظر عن حقيقة ما يجري، ويلقي على الآخرين مسؤولية فشل حكومته في تحقيق مطالب شعبها المشروعة، وفي تأمين الحماية له. نحن لا نستغرب ذلك من ممثلي النظام السوري.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): يبدو أن وفد بلدي يتعرض لمؤامرة لمنعه من الحديث عن طريق مقعده. أتقدم إليكم، معالي الرئيس، بالشكر والتقدير على إتاحة الفرصة لي. وأتحدث بصفتي رئيسا للمجموعة العربية ونيابة عن الدول الراعية للقرار ٢٥٣/٦٦ باء، لأتقدم بالشكر الجزيل لكل الدول التي صوتت لصالح هذا القرار، والتي أرسلت بموجب ذلك رسائل قوية.

الرسالة الأولى إلى الشعب السوري البطل، تقول له إن نضاله وتضحياته ليست بعيدة عن نظر المجتمع الدولي وليست بعيدة عن تعاطفه وتأييده.

ورسالة أخرى إلى السلطات السورية، تقول لها فيها إن الاستمرار في سياسة الحديد والنار لا يجدي، وإن التعامل مع الشعب بصفته عدوا لا يمكن له أن يثبت شرعية نظام، وإن قصف المدن والأحياء السكنية ومخيمات اللاجئين لا يمكن أن يكون، أخلاقيا، هو السبيل للحفاظ على السلطة. إن سلطة الحاكم لا تأتي إلا عن طريق التوافق العام وخدمة تطلعات الشعب والرضا من قبل هذه الفئات عن تلك السلطة. أي شئ خلاف ذلك لا يمكن له أن يستمر.

والرسالة الثالثة توجه إلى مجلس الأمن وإلى القوى التي عرقلت اتخاذ هذا المجلس لقراراته، لتوضح لهم أن المجتمع الدولي بأغلبية ساحقة لا يتفق مع مواقفهم ويطالب باتخاذ مواقف أخرى ويأمل في أن ينهض مجلس الأمن ويرتقي إلى مستوى مسؤولياته ويتعامل مع هذه القضية بالجدية الكافية.

والرسالة الأخيرة هي للمبعوث المشترك الجديد للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية عندما يتم تعيينه، وهي توضح له الإطار الذي يطالبه المجتمع الدولي بأن يتحرك من خلاله.

أشكر رئيس الجمعية العامة وأكرر الشكر مرة أخرى لكل الدول التي أيدت هذا القرار. وأعتقد أنها جميعا ترسل رسالة تتفق مع الضمير وتتفق مع التاريخ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى البيان الأخير تعليلا للتصويت بعد اتخاذ القرار ٢٥٣/٦٦ باء.

وقد طلب العديد من الممثلين ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الوفود بأن بيانات حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): استخدم ممثل النظام الصهيوني الإجرامي مرة أخرى الجمعية العامة، منحرفا عن الموضوع المدرج على جدول الأعمال، ليطلق ادعاءات لا أساس لها ضد بلدي.

وأنا لا أريد استنفاد صبر هذه الهيئة بالرد بالتفصيل في هذه الساعة المتأخرة على تلك الادعاءات التي تتجافى مع المنطق. ومع ذلك، يكفي أن نقول إن ذلك النظام كان ولا يزال الكيان الوحيد المُزعزع للاستقرار في الشرق الأوسط، حيث

يشرع في العنف وجميع أشكال الأعمال الهمجية من أجل تحقيق أهدافه السياسية القصيرة النظر والضيقة الأفق.

وفي الأزمة الحالية في سوريا، ينشط عملاء إسرائيليون – يمكن للمرء سماعهم يتكلمون بالعبرية – في تسليح الجماعات الإرهابية وتوفير الخدمات اللوجستية لها لتنفيذ عمليات قاتلة ضد المدنيين السوريين الأبرياء والمؤسسات الحكومية.

وتاريخ ذلك النظام حافل بأعمال العدوان وانتهاكات القانون الدولي وإرهاب الدولة والاغتيالات. وما يقوم به النظام من اغتيال للعلماء النوويين الإيرانيين وتخريب إلكتروني لا يمثل سوى بعض الأمثلة. إن نظاما لا يجد ما يفتخر به سوى احتلال أراضي الغير وهدم المنازل وقتل الأطفال الأبرياء والنساء العزلاوات بأكثر الطرق همجية وارتكاب جميع أنواع الفظائع ليس في وضع يمكنه من الكلام عن الآخرين، ناهيك عن إصدار أحكام عليهم.

الشيخة عائشة آل خليفة (البحرين): ردا على ممثل الجمهورية العربية السورية، أود توضيح التالي: إن القوات المتواجدة في مملكة البحرين هي قوات درع الجزيرة التابعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، بناء على اتفاقية مبرمة بين دول المجلس في عام ٢٠٠٠. وإن تواجد هذه القوات هو لردع أي تهديد خارجي.

السيد عدي (الجمهورية العربية السورية): إنه لمن دواعي الأسف أننا استمعنا إلى العديد من التلفيق والأكاذيب في بيانات بعض الدول. وأود في عجالة أن أبين التالي:

لقد استمعنا في البيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي إلى حرص كبير من الاتحاد الأوروبي على رفاه وأمن الشعب السوري. وأتساءل في هذا الإطار: هل فرض الاتحاد الأوروبي لعقوبات على الشعب السوري يقع ضمن هذا الإطار؟ وهل إعاقة استيراد أو الحصول على المواد الأساسية اللازمة لصحة ورفاه وعيش الشعب السوري تقع ضمن هذا الإطار؟ وهل فرض عقوبات على أعضاء في الحكومة السورية بعد أيام من تعيينهم هو دفع للحوار، وخاصة تلك العقوبات التي تم فرضها على وزير المصالحة الوطنية؟

لقد جاء في مداخلة ممثل ليبيا أكاذيب كثيرة واتهامات لا أساس لها. وإنه من المؤسف أن ينبري ممثل ليبيا للحديث عن بلادي، سوريا، وكيل الاتهامات يمنة وشمالا. وأود أن أُذكر ممثل ليبيا بأن بلادي لم تقم أبدا وأننا لن نقوم أبدا باستجداء واستدعاء التدخل العسكري في بلادي. كما أننا لا نقبل أبدا بأن نكون تابعين.

وفي هذه المناسبة، دعني أقرأ على مسامعكم ما جاء على لسان السيد مصطفى عبد الجليل في لقاء له على هامش جلسات ما يسمى بالموسم الثقافي الرمضاني الذي تقوم بتنظيمه كلية الدراسات الإسلامية في مدينة البيضاء: ”إن قطر تقوم بدعم التيارات الإسلامية ولها رؤية تتمثل في أن يتم بناء منظومة عربية تعتمد الشريعة الإسلامية كنظام للحكم“ وأضاف أنه ”لم يذهب أي شخص ليبي إلى قطر إلا وقاموا بإعطائه مبلغا من المال. منهم من سلمه إلى الدولة ومنهم من أخذه لنفسه“. وأكتفي بذلك في هذا الإطار.

أما بالنسبة لما جاء في مداخلة ممثل قطر، فقد فوجئنا باللغة التي استخدمت. وكأننا نستمع إلى القناة الإخبارية التي تُبث من بلاده بل وكأننا نستمع إلى بيان تم إلقاؤه في هذه الجلسة بعد ظهر اليوم باستخدام نفس المقاربات. وأتساءل عما إذا كان لممثل قطر أن يفسر لنا السبب وراء تمويل المجموعات الإرهابية. ويفسر لنا من هو المسؤول عن أعمال العنف والإرهاب التي تشهدها في سوريا. ويفسر لنا لماذا حرصت قطر على لسان أميرها على دفع المعارضة إلى رفض الحوار واللجوء إلى العنف وعسكرة الحراك السلمي. ويفسر لنا عرقلة بلاده لخطة النقاط الست ومهمة السيد كوفي عنان

والحكم عليها بعد يومين فقط من اعتمادها بأن فرص نجاحها لا تتعدى ثلاثة في المائة.

إن سوريا طرف في بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية لعام ١٩٢٥، وهي ملتزمة بهذا البروتوكول ومستعدة للانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية إذا ما صدقت إسرائيل على هذه الاتفاقية. وانضمت سوريا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفقا للإرادة الدولية التي عبر عنها قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط حول تمديد المعاهدة، وهو القرار الذي أكد عليه من جديد قرار المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

لقد كانت سوريا سباقة في الدعوة إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي حيث تقدمت في عام ٢٠٠٣، أثناء عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن، بمشروع قرار باسم المجموعة العربية ذاتها، لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع هذه الأسلحة.

إلا أن الدول نفسها التي تدعي الآن القلق بشأن الوجود المزعوم لهذه الأسلحة هي نفسها التي وقفت في وجه هذا المشروع وهددت باستخدام الفيتو ضده، وذلك لسبب واحد هو لحماية ربيبتها إسرائيل التي تملك أسلحة دمار شامل سرا وعلنا وغواصات ألمانية لإطلاق هذه الأسلحة. ومع ذلك فقد اعتمدت سوريا سياسة مسؤولة وأبقت مشروع القرار مطروحا على الطاولة، ويحدوها آمالا في تصحيح المواقف والابتعاد عن ممارسة سياسة المعايير المزدوجة.

ولو كانت السعودية وقطر والأمانة العامة لجامعة الدول العربية جادين في جهودهم لكانوا صبوا هذا الجهد في الضغط على الخطر النووي الإسرائيلي بدلا من فتح جبهات وهمية لاستنزاف الطاقات الدبلوماسية العربية والإسلامية. ويبدو أن بوصله قطر والسعودية قد ضلت الطريق عبر إشارتهما في مشروع القرار إلى أسلحة كيميائية مزعومة في سوريا وفي الوقت الذي كان حريا بها أن تقلق إزاء ترسانة الأسلحة النووية ولكيميائية التي تمتلكها إسرائيل التي تحتل الأراضي العربية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.